

المهر على ما عليه العتيق وليس اختيار الفتح ولا بلزوم من الشاة الزنا  
لان الكفاية تزول بوثية او حصة او لو سوت ويجوز ذلك فلا يلزم المراه  
شي من فعل بها شيئا ما ذكر فندعم له تعا والقول قول الراه والذالك  
هذه والمهر بعد تقزير بلطوية الصبي واما كما هابا الزنا وطالبته  
وجب المهران وعليه رد نظير ما في موضع غيرها من ويجوز ان  
يجزها وانه اعلم **سئل** في رجل دخل بر زوجته الكمل للمهر فاداه  
انه وجدها شيئا فقبل لم يفتد ذلك فقال قد جنت امر الرجل فخذتها  
تبا في الحكم الشرعي **اجاب** الحكم وجوب جمع المهر وتقزير  
عليه بتمامه وكما له والقول قولها في الكفاية لغير المهر عنها واذ اجمعها  
بغيره يجوز ولا يتلوه في وجهها وان قدتها بغيره الزنا وجب المهران  
بطلبها والحال منه وانه اعلم **سئل** في ليلة زوجها الحرة بالوكا  
عنها ونقضت ما مهرها ورضيت في جهازها الا انها لا علمها ايضا  
الزوج فادعت على وجهه فقال الزوج لا لك وصديقته المهر هل للبت  
البت للمهر وتكده وترجع على ما يما فندعه **اجاب** اعلم ان الزوج لا  
كاله ولا يجزيه في المهر المهرين تركته لانه واما عليه وما فندعه المهرين  
عليه وهو حجة تركته لزوجها والمهر والزوج قائم مقام البنت الزوج  
عنده بالمهر والزوج على المهر ما فندعه من المهر والحال منه وانه اعلم **سئل**  
في رجل تزوج مع زوجته في مهرها الوضعية وهو يقول فندعه  
مهر ولا علمها ولا يحق له ان تطالبه بمهرها وهما على وجهه فندعه  
يرجع به عليها واما الحكم **اجاب** الكفاية لا يفتد المهر سواء كانت البنت  
كبيره او صغيرة لها عليها فقلت لفت المهرين ويوجه الوضعية ان  
يرجع على المهر فندعه فندعهها وانه اعلم **سئل** في رجل تزوج في بلد ورجل  
بها زوجها في ذلك البلد هل يرجع على البنت من اقامته في بلد غيرها  
منه البنت لا واداطلبها المهر فندعه فندعهها وتبعتها بامتناعها  
ام لا **اجاب** اختلف الفقهاء في ذلك فظاهروا رواية اما غير على ان ينسأ  
عنه اذا اذها المهر وذكر في جامع العوضين ان العتق عليه فموا فتا  
بظاهروا رواية واما ان يوافق المهر وتبعتها ابوالبت باربى له  
ذلك مطلقا بغير ضمانها وضع في شئ الحث انك قال عليه العتق وافر  
بعضهم بانها اذا اذها المهر والزوج ولا يملكه ان يفسد مهرها والا فلا  
قال الصالح المحقق في حرمه بغيره وفدا في بغيره في الشاة المهر  
فأجابها بوضوح انما يجب ان يكون المهر على زوجها مطلقا او مطلقا

المهر على ما عليه العتيق وليس اختيار الفتح ولا بلزوم من الشاة الزنا لان الكفاية تزول بوثية او حصة او لو سوت ويجوز ذلك فلا يلزم المراه شي من فعل بها شيئا ما ذكر فندعم له تعا والقول قول الراه والذالك هذه والمهر بعد تقزير بلطوية الصبي واما كما هابا الزنا وطالبته وجب المهران وعليه رد نظير ما في موضع غيرها من ويجوز ان يجزها وانه اعلم سئل في رجل دخل بر زوجته الكمل للمهر فاداه انه وجدها شيئا فقبل لم يفتد ذلك فقال قد جنت امر الرجل فخذتها تبا في الحكم الشرعي اجاب الحكم وجوب جمع المهر وتقزير عليه بتمامه وكما له والقول قولها في الكفاية لغير المهر عنها واذ اجمعها بغيره يجوز ولا يتلوه في وجهها وان قدتها بغيره الزنا وجب المهران بطلبها والحال منه وانه اعلم سئل في ليلة زوجها الحرة بالوكا عنها ونقضت ما مهرها ورضيت في جهازها الا انها لا علمها ايضا الزوج فادعت على وجهه فقال الزوج لا لك وصديقته المهر هل للبت البت للمهر وتكده وترجع على ما يما فندعه اجاب اعلم ان الزوج لا كاله ولا يجزيه في المهر المهرين تركته لانه واما عليه وما فندعه المهرين عليه وهو حجة تركته لزوجها والمهر والزوج قائم مقام البنت الزوج عنده بالمهر والزوج على المهر ما فندعه من المهر والحال منه وانه اعلم سئل في رجل تزوج مع زوجته في مهرها الوضعية وهو يقول فندعه مهر ولا علمها ولا يحق له ان تطالبه بمهرها وهما على وجهه فندعه يرجع به عليها واما الحكم اجاب الكفاية لا يفتد المهر سواء كانت البنت كبيرة او صغيرة لها عليها فقلت لفت المهرين ويوجه الوضعية ان يرجع على المهر فندعه فندعهها وانه اعلم سئل في رجل تزوج في بلد ورجل بها زوجها في ذلك البلد هل يرجع على البنت من اقامته في بلد غيرها منه البنت لا واداطلبها المهر فندعه فندعهها وتبعتها بامتناعها ام لا اجاب اختلف الفقهاء في ذلك فظاهروا رواية اما غير على ان ينسأ عنه اذا اذها المهر وذكر في جامع العوضين ان العتق عليه فموا فتا بظاهروا رواية واما ان يوافق المهر وتبعتها ابوالبت باربى له ذلك مطلقا بغير ضمانها وضع في شئ الحث انك قال عليه العتق وافر بعضهم بانها اذا اذها المهر والزوج ولا يملكه ان يفسد مهرها والا فلا قال الصالح المحقق في حرمه بغيره وفدا في بغيره في الشاة المهر فأجابها بوضوح انما يجب ان يكون المهر على زوجها مطلقا او مطلقا

وكان

وكان ما هو عليها وكان الطريق اما قد نمتها جثاها ولبسها الاستماع  
فان امتعت فلا نفع لها الا كسوة منه امتناعها وتراقتا وانه قد  
هر مسطر يقتواه وكذا اقتاخره من اهر مصره ومن اهل عريا به ويقع به  
لواقتة ظاهروا رواية وانما المصاهرة مع كونه ما هو عليها او لو كان الطريق  
امنا مع انه عمل به ولو تعا اسكنه من حيث سكت او محالا يتبا في اليه  
بما اذا بحث الخاطبة المحظوظة شيئا من خسر التقدير او محالا يتبا في اليه  
الفساد ثم اختلفا بعد العقد فقال الزوج انما بعثت ليجلس المهر وقالت  
هذه هي هذا القول قوله **اجاب** القول قوله كما جرح به قاض خان  
في غيره يعني بمبيته معللا بان المهر ملك وهو امرت بجهاز التملك وانه اعلم  
اجابة الحصة واستهلكه وما نت عن بنت هام ومن ذكر من الزوج والبيعضا  
للمهر **اجاب** اعلم ان المهر في المهر غير المهر والزوج والزوج كالمهر في المهر  
فان اذعت ذلك فالزوج المهر من يوم الزوج والزوج يرجع على المهر ما فندعه  
حيث استهلكه لانه فندعه ليس بقصد واستهلكه بقرع على المهر ما فندعه له  
المناصحة بمثل الله وان افسده عليك الامر فانظر في الفصل العشرين في  
المهر من جامع الفصولين يظهر لك هذا الخبر والحاصل ان الزوج له مهر لانه  
انما يفتد الوتر منها مائة الزوج فللمهر نصف والام السدس والزوج  
الزوج والعم ما يتجمل حاكمكم في سائر فقرتها تدبر وانه اعلم **سئل** لادب  
مطالبة الزوج بمهرها **اجاب** لم المطالبة به حيث كانت صغيرة وسواء  
كانت بكرا ام ثيبا سواء دخل بها ام لا او كانت بكرا او ثيبا ولم يدخل بها زوجها  
ولم تنده عن نفسه واذ اذها كانت بكرة ثيبا لا يملك المطالبة به الا وكاره عليها  
بغيرها الا وانه اعلم **سئل** في رجل تزوج صغيرة لا تطيق للحمل بمهر  
هل لا يبيها الزوج المطالبة بمهرها وحبسها ام لا **اجاب** نعم لا يطالبه  
الزوج بمهر الصغيرة التي لا ترطها وان وضعت يمين ولدت ويجوز الزوج على  
دفع المهر اليه لان يجب بنفسه المهر او هو يبدل المهر وقد ملكه فطالب به  
واذ اذها كذلك يجسر فسخ يمينه او يظهر اعساره لقاضيه هذا امر قابل  
فيه وانه اعلم **سئل** فيما نفور من تزوج الا بكرا من امسالة مبلغا معلوما  
يسمي بشرط يصرفه اهل الزوج في حمامها واجرة الماشقة ومن خاف  
ذلك ومبلغا آخر لتجسسها او غيرها وتبطل او اشترا المهر والرسالة  
طها ما جعلت التي بينت العروبة لئلا يباها اذا استزنت لانه يبا اهل البلدة  
قد عاوجها شيئا بحيث اذا اذها الزوج ان لا يرسل شيئا من ذلك بشرط نفق وكذا

المهر على ما عليه العتيق وليس اختيار الفتح ولا بلزوم من الشاة الزنا لان الكفاية تزول بوثية او حصة او لو سوت ويجوز ذلك فلا يلزم المراه شي من فعل بها شيئا ما ذكر فندعم له تعا والقول قول الراه والذالك هذه والمهر بعد تقزير بلطوية الصبي واما كما هابا الزنا وطالبته وجب المهران وعليه رد نظير ما في موضع غيرها من ويجوز ان يجزها وانه اعلم سئل في رجل دخل بر زوجته الكمل للمهر فاداه انه وجدها شيئا فقبل لم يفتد ذلك فقال قد جنت امر الرجل فخذتها تبا في الحكم الشرعي اجاب الحكم وجوب جمع المهر وتقزير عليه بتمامه وكما له والقول قولها في الكفاية لغير المهر عنها واذ اجمعها بغيره يجوز ولا يتلوه في وجهها وان قدتها بغيره الزنا وجب المهران بطلبها والحال منه وانه اعلم سئل في ليلة زوجها الحرة بالوكا عنها ونقضت ما مهرها ورضيت في جهازها الا انها لا علمها ايضا الزوج فادعت على وجهه فقال الزوج لا لك وصديقته المهر هل للبت البت للمهر وتكده وترجع على ما يما فندعه اجاب اعلم ان الزوج لا كاله ولا يجزيه في المهر المهرين تركته لانه واما عليه وما فندعه المهرين عليه وهو حجة تركته لزوجها والمهر والزوج قائم مقام البنت الزوج عنده بالمهر والزوج على المهر ما فندعه من المهر والحال منه وانه اعلم سئل في رجل تزوج مع زوجته في مهرها الوضعية وهو يقول فندعه مهر ولا علمها ولا يحق له ان تطالبه بمهرها وهما على وجهه فندعه يرجع به عليها واما الحكم اجاب الكفاية لا يفتد المهر سواء كانت البنت كبيرة او صغيرة لها عليها فقلت لفت المهرين ويوجه الوضعية ان يرجع على المهر فندعه فندعهها وانه اعلم سئل في رجل تزوج في بلد ورجل بها زوجها في ذلك البلد هل يرجع على البنت من اقامته في بلد غيرها منه البنت لا واداطلبها المهر فندعه فندعهها وتبعتها بامتناعها ام لا اجاب اختلف الفقهاء في ذلك فظاهروا رواية اما غير على ان ينسأ عنه اذا اذها المهر وذكر في جامع العوضين ان العتق عليه فموا فتا بظاهروا رواية واما ان يوافق المهر وتبعتها ابوالبت باربى له ذلك مطلقا بغير ضمانها وضع في شئ الحث انك قال عليه العتق وافر بعضهم بانها اذا اذها المهر والزوج ولا يملكه ان يفسد مهرها والا فلا قال الصالح المحقق في حرمه بغيره وفدا في بغيره في الشاة المهر فأجابها بوضوح انما يجب ان يكون المهر على زوجها مطلقا او مطلقا